

الاستشهاد النحوي بكلام الإمام علي (عليه السلام)
في نهج البلاغة
(دراسة في شواهد الأفعال)

The grammatical martyrdom in talk of the
Imam Ali (pbuh)
In Nahj Albalagha
(Study in witnesses the acts)

أ. د. رحيم جبر أحمد الحسناوي
م. د. حيدر هادي خلخال الشيباني
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

Prof. Dr. Rahim Jabr Ahmed Al Hasnawi
Dr. Haider Hadi Khalkhal Al- Shaibani
University of Babylon
College Of Education For Human Sciences

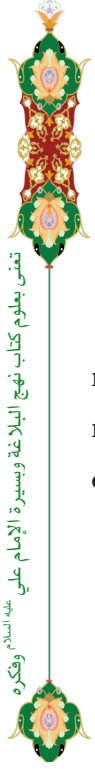
ملخص البحث

يسعى هذا البحث إلى رصد نماذج من مسائل نحوية قد منعها النحويون في باب الأفعال؛ إما نتيجة احتكامهم فيها إلى القياس وحده، أو بسبب عدم الاستقراء الدقيق لشواهد العربية، وقد اتضح جوازها لورودها في كلام الإمام علي (عليه السلام) بوصفه الأفصح والتممي لعصر الاستشهاد؛ بل هو لب عصر الاستشهاد اللغوي.



Abstract

This research seeks to monitor models of grammatical issues that grammarians have prevented in the works; either as a result of their resorting to the measurement alone, or because of the lack of accurate extrapolation of the evidence of Arabic, it became permissible to say in the words of Imam Ali (pbuh).



المقدمة

وفوق كلام المخلوقين»^(١).

يسعى هذا البحث الموسوم بدلالة الاستشهاد النحوي بكلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة دراسة في شواهد الأفعال إلى نقد القواعد النحوية التي بُنيت على استقراء ناقص، وتصحيح بعض ما تقرر من أحكام نحوية مستنداً بذلك إلى كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة، فهو نصٌّ عربيٌّ فصيحٌ فريدٌ في لغته وتراكيبه، قد جاء على وفق معايير علماء العربية فيما يصح الاستشهاد به، لكن شواهد لم تنل استحقاتها في الدرس النحوي لأسباب مختلفة. وقد تناولت فيه ثلاث مسائل هي:

المسألة الأولى: جواز وقوع الفعل الماضي خبراً لـ (كان).

المسألة الثانية: جواز إجراء الفعل (عدَّ) مجرى الظن.

المسألة الثالثة: جواز وقوع الفعل

الحمدُ لله ربَّ العالمين، والصلاة والسلامُ على النبيِّ العربيِّ الأمين، سيدنا محمدٍ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) خاتم المرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الغرِّ الميامين، ومن دعا بدعوته بصدق وإحسان إلى يوم الدين. أمَّا بعدُ:

فلا يخفى على أولي الدراية والنهي، وعلى أرباب الفكر والمعرفة، أنَّ كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) عامة والمجموع في (نهج البلاغة) خاصة بحرٌّ لا يُدرك قرائه، ولا تُسبرُ أغوارُه، فهو ذروة الكلام العربي الفصيح بعد كلام الباري عز وجل، وكلام نبيِّه المصطفى (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وقد ضمَّ نفحاتٍ

من كلام العزيز الجبار، وقبسات من بدائع النبيِّ المختار، وحوى من الأساليب النحوية أرقاها، وتضمن من جواهر المعاني أعلاها، ولا شك في ذلك فهو «كلام دون كلام الخالق



الماضي المثبت المجرد من (قد) حالاً. مكنونها وعنه أخذت قوانينها»^(٢)، وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقتُ في عملي هذا، فإن أكنُ أصبتُ فذلك من كرمِ الله تعالى وحُسنِ توفيقه، وإن كانت الأخرى فمن قصور يديّ وخطئها وجل من لا يُخطئ، والكمال لله وحده. وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين وصلواته وسلامه على نبينا محمدٍ الأمين (ﷺ) وآله الطيبين الطاهرين (عليهم السلام).

التمهيد:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهمية كلام الإمام علي (عليه السلام) في معالجة نقص الاستقراء النحوي:

لا أبدو مغالياً إذا قلت: إن كلام الإمام علي (عليه السلام) لا تحيط بأسراره الكلمات، أو تفي بسبر مكنوناته الصفحات، فأمر المؤمنين (عليهم السلام) «مشرع الفصاحة وموردها ومنشأ البلاغة ومولدها، ومنه (عليه السلام) ظهر

من ذلك مثلاً ما حكم به الصَّيمري (من نحاة القرن الرابع الهجري) على أن حذف (قد) قبل الفعل الماضي والاستغناء عنها بـ(اللام) في جواب القسم الضرورة الشعرية، وهذا صريح كلامه: «ولا تدخل هذه "اللام" على الفعل الماضي إلا مع "قد" ولا يحسن حذف "قد" معها إلا في الشعر»^(٣،٤)، وحكمه هذا منتقض بنصّ نهج البلاغة؛ إذ قال الإمام (عليه السلام) في الشجرة وهي إحدى معجزات النبي محمد (ﷺ): «فَوَ



"قَرَدَدَ"، و"مَهْدَدَ" ولا نعلمه جاء وصفاً^(٧)، غير أن الاستقراء أثبت وجود هذا البناء وصفاً في عدد من المواضع، منها «أَرْضٌ هَجَّجٌ: جَدْبَةٌ لَا نَبْتَ فِيهَا»^(٨)، وموضعٌ فَدَدَ: فيه غلظ وارتفاع^(٩)، ومنه قول الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة: «هَذَا الْخَطِيبُ الشَّحْشُحُ»^(١٠)، و(شحشح) بوزن (فَعَلَل)، وهو صفة ل(الخطيب).

ومن الألفاظ التي لم تصل إليها أسمع اللغويين كلمة (خَصِيصَة) بوزن (فَعِيلَة) وجمعها (خِصَائِص) وهي جمع (فَعِيلَة) على (فَعَائِل) وهو جمع قياسي، فلم تنص على ذكرها معجماتنا اللغوية، لكن اللغة أوسع مما أثبتته تلك المعجمات؛ فقد وردت هذه اللفظة في قول الإمام علي (عليه السلام): «وَقَدْ عَلِمْتُمْ مَوْضِعِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالْقَرَابَةِ الْقَرِيْبَةِ وَ الْمُنْزَلَةِ الْخَصِيصَةِ وَضَعْنِي فِي حَجْرِهِ وَ

الَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ لِأَنْتَقَلَعَتْ بِعُرْوِقِهَا وَجَاءَتْ وَلَهَا دَوِيٌّ شَدِيدٌ»^(٥)، فجاء جواب القسم (لانتقلعت) وهو فعل ماضٍ مقترن بـ(اللام) فقط من دون (قد)، في دلالة على جواز ورود هذا النمط النحوي في النثر أيضاً وليس وقفاً على لغة الشعر^(٦).

ومن ذلك أيضاً جزمُ بعض النحويين واللغويين بعدم ورود بعض التراكيب أو الألفاظ في كلام العرب، فكثروا عبارات من قبيل (لم تتكلم به العرب)، أو (لم يُسمع) ونحو ذلك مما يحتاج إلى استقراء تام وهو ما يتعدّر كما تقدّم، وربما يجعلون الأمر عُفْلاً من دون ذكر للفظ أو التركيب وهو أحسن من القطع أو الجزم بعدم الوجود، من ذلك ما ذكره سييويه في وزن (فَعَلَل) قائلاً: «فإذا زدت من موضع "اللام" فإن الحرف يكون على "فعلل" في الاسم، وذلك نحو:



.....أ. د. رحيم جبر أحمد الحسنائوي/ م. د. حيدر هادي خلخال الشيباني
أَنَا وَوَلِيدٌ» (١١).

أسراره البلاغية والإعجازية، فضلاً

عن حفظ نصوصه من اللحن
 والتحريف، كل ذلك صرفهم إلى
 الاهتمام بقراءته وتفاسيره وتاريخه،
 فحملهم ذلك على ضبط اللغة
 وإحكام قواعدها عبر التوسل بعدد
 من الأسس أو الأحكام التي تحفظ
 اللسان وتبعده من الوقوع في اللحن
 أو الخطأ^(١٣).

فبعد أن دُوِّن النحو عبر مراحل
 من تقصي المسموع وإحصاء مظاهره
 وجد النحويون أنفسهم أمام جملة
 من التراكيب والاستعمالات اللغوية
 المختلفة، التي تحتاج إلى وضع معايير
 للتقويم والبناء، منها ما يتعلق
 بالجودة والرداءة ومنها ما يتعلق
 بالصواب والخطأ، وهذا يعني أن
 الفصاحة في عُرف النحويين لم تعد
 المعيار الوحيد لقبول بعض التراكيب
 أو رفضها كما كانت قبل اكتمال
 أبواب النحو، بل زادوا عليها معياراً

ومن الأبنية التي فانت اللغويين
 أيضاً المصدرُ (تَهَام) بوزن (تَفْعَال)
 على الرغم من وروده في كلام الإمام
 علي (عليه السلام) وفي شعر امرئ القيس
 أيضاً^(١٢).

لما تقدم يمكن القول إن كلام
 أمير المؤمنين (عليه السلام) متن لغوي زاخر
 بالاستعمالات الفريدة، ومدونة
 معرفية متكاملة لو امتدت إليها
 أيدي النحويين واللغويين لأصابوا
 من ذلك بسهم وافر من الشواهد
 النحوية التي تحل كثيراً من المشكل
 الذي وقعوا فيه.

المطلب الثاني: في مفهوم المنع النحوي:
 من المقرر المستحكم لدى علماء
 العربية ودارسيها أن الباعث الديني
 هو السبب الرئيس وراء نشأة علوم
 اللغة العربية، فالعناية بالقرآن الكريم،
 وفهم آياته ومعانيه، والكشف عن
 أنماط بناء جملة وتراكيبه، وتبيين



مصطلحاً لمفهوم المنع بوصفه أحد الأحكام التقويمية التي شاعت في كتب النحو قديماً وحديثاً، وقد يكون سبب ذلك أنهم يسعون في الأساس إلى جمع القواعد النحوية وتبويبها وتفسيرها، أما توجيه تلك القواعد بالجواز أو المنع أو الضعف ونحو ذلك من الأحكام فإن ذلك: «لا يرد ذكرها إلا لماماً؛ لأن النحاة لم يُعنوا بجمعها وتصنيفها، وإنما كانوا يشيرون إليها كلما سنحت الفرصة لمثل هذه الإشارة، إمّا في معرض الشرح أو في معرض النقاش والمحاجة»^(١٨)، ونتيجة لهذا فقد حاول قسم من الباحثين المحدثين تعريفه في ضوء الدراسة التي يعقدها، فقد بينته الدكتورة خديجة الحديشي بأنه: «حكم لعدم جواز وجه من أوجه الإعراب أو وجه من أوجه التعبير»^(١٩)، وعرفه تلميذها الباحث مازن عبد الرسول الزبيدي

آخر للصواب والخطأ، استخرجه من الكلام الفصيح، ذلك هو القواعد النحوية التي ربما رفضت بعض الفصيح فدمغته^(١٤)، وفي ضوء هذا المبدأ دأب النحويون «على وضع قواعد نحوية شكلية يتوكلوا عليها من ضعفت ملكته أو شاب لسانه خليطاً من كلام الأعاجم»^(١٥)، ومن بين تلك الأحكام التقويمية التي شاعت في كتب التراث النحوي حكم المنع، الذي يدور إجمالاً حول مخالفة الوجه النحوي ضوابط الصناعة النحوية والمعنى الذي يفرزه التركيب النحوي.

والمنع كما تذكره معجمات اللغة هو مصدر للفعل (منع)، قال الخليل: «منعته أمنعه منعاً فامتنع، أي: حلت بينه وبين إرادته. ورجل منيع: لا يُخلص إليه»^(١٦)، وهو ضد الإعطاء^(١٧).

ولم يضع قدامى النحويين حدًا أو



.....أ. د. رحيم جبر أحمد الحسناوي/ م. د. حيدر هادي خلخال الشيباني
بأنه «حكم نحوي يراد به رفض كل ما يُجَلِّ بمقتضيات الصحة وقواعدها لعلّة مانعة من ذلك حالت بينه وبين الصواب»^(٢٠).

ومن الشواهد المهمة التي تدل على عناية علماء العربية بمصطلحات النقد النحوي لا سيما المنع أن نجد لها حضوراً واسعاً فيما كتبه من مصنفات نحوية ولغوية، وأوضح مصداق على ذلك ما عقده سيويه في باب ابتدأ فيه كتابه كشف فيه مستويات الكلام العربي وحكم على كل مستوى وأحواله، فقال: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب»^(٢١).

فسيوه على وفق هذا النص حصر مستويات الكلام بالمستقيم والمحال، ولا شك في أنهما المستويان اللذان لا يخرج التركيب النحوي في العربية

وبسبب غياب التحديد الدقيق لمفهوم المنع في الدرس النحوي تعددت المصطلحات التي عبر بها النحويون في الدلالة على ما يمتنع من التراكيب النحوية، منها تعبيرات تدل على المنع بلا احتمال لحكم آخر، ومنها (المحال، ولا يجوز، لا يستقيم، ومردود، باطل، وخطأ، وفساد، وغير صحيح)، ومنها تعبيرات مرادفة للمنع ومنها (أبى، وتعذر، وحظر)^(٢٣)، هذا زيادة على ألفاظ اختلطت دلالتها بدلالة المنع منها (الشاذ، والضعيف، والقبيح، والرديء)^(٢٤).

ويمكن تقسم المنع في النحو العربي على أقسام من أهمها^(٢٥):
١. منع العرب: وهو النوع الذي



الاستشهاد النحوي بكلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة (دراسة في شواهد الأفعال).....

بالتنبيه

يستند فيه النحويون إلى كلام العرب في الحكم على منع التراكيب النحوية أو الاستعمالات اللغوية بالمنع، ولهذا قيل: إن النحو هو علم منتزع من استقراء لغة العرب نظماً ونثراً، على أن ما يمتنع لدى العرب وإن لم يوافق القياس، وهذا ما عقده ابن جنبي في باب «امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس»^(٢٦).

٢. منع النحويين: وهو المنع الذي يُجتكم فيه إلى أقيسة النحويين واجتهاداتهم في إصدار الحكم، فالنحويون أصدروا كثيراً من القواعد النحوية لم تُسمع عن العرب بناءً على ما وضعوه من أقيسة وأصول، قال ابن السراج: «فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لجئ فيه إلى القياس»^(٢٧) ولهذا نجدهم يُكثرون من قولهم إنَّه «القياس وإن لم يسمع»^(٢٨)، والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما صرح به سيويه

قائلاً: «فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه»^(٢٩)، ومثل هذا جاء على لسان المبرد فقال: «هذا باب من "الذي"، و"التي" ألفه النحويون فأدخلوا "الذي" في صلة "الذي" وأكثروا في ذلك»^(٣٠)، وهو الباب الذي بشأنه قال أبو حيان الأندلسي: «هذه التراكيب كلها من وضع النحويين، ولا يوجد نظائرها في لسان العرب»^(٣١).

٣. منع العرب والنحويين: وهو النوع الذي تكون فيه المسألة ممتنعة لدى النحويين بسبب امتناعها في كلام العرب.

وقد قسمته على المباحث الآتية:

المسألة الأولى: جواز وقوع الفعل

الماضي خبر ال (كان):

الأصل في الخبر الأفراد^(٣٢)، وقد

٢. منع النحويين: وهو المنع الذي يُجتكم فيه إلى أقيسة النحويين واجتهاداتهم في إصدار الحكم، فالنحويون أصدروا كثيراً من القواعد النحوية لم تُسمع عن العرب بناءً على ما وضعوه من أقيسة وأصول، قال ابن السراج: «فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لجئ فيه إلى القياس»^(٢٧) ولهذا نجدهم يُكثرون من قولهم إنَّه «القياس وإن لم يسمع»^(٢٨)، والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما صرح به سيويه

يقع جملة^(٣٣)، والجملة الواقعة خبراً هي «الجملة المتممة لمبتدأ الجملة الاسمية ويكثر أن تُتمم الجملة الفعلية مبتدأ الكلام في الجملة الاسمية نحو» زيد حضر^(٣٤)، وتكون خبراً للمبتدأ، أو لفعل ناقص، أو لحرفٍ مشبّه بالفعل^(٣٥)، «وإنما جاز أن يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر، كتضمن المفرد له^(٣٦)، وموضعها رفعٌ في باي المبتدأ أو (إن)، ونصبٌ في باي (كان)، و(كاد).

وقد اختلف النحويون في وقوع الجملة المصدرية بالفعل الماضي خبراً لـ(كان وأخواتها)، فالكوفيون يشترطون (قد) ظاهرة أو مقدره، وفي هذا يقول الفرّاء: «وقولك للرجل: أصبحتَ كَثْرَ مَالِك، لا يجوز إلاّ وأنتَ تريدُ: قد كَثُرَ مَالِك»^(٣٧)، وأكدّ مذهبه هذا في موضع آخر^(٣٨)، وهو مذهب عامة الكوفيين^(٣٩)، وقد

نسب الرضي إلى ابن درستويه القول

بمنع وقوع الماضي خبراً لـ(كان) مطلقاً، وهو ما لم يرتضيه الرضي^(٤٠). وقد علّل أصحاب هذا المذهب اشتراطهم هذا التقدير «بأنّ الفعل الذي يقع خبراً إذا كان ماضياً لم يحتج معه إلى "كان وأخواتها"؛ لأنها إنما دخلت على الجملة لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها وكان ذكرها فضلاً^(٤١)، فاشتراط (قد) قبل الماضي إنما جاء من وجهة نظرهم ليكتسب الفعل دلالة التقريب من الحال، فيفترق بذلك عن زمن الماضي الذي تفيده (كان) وتصبح جملة: كان زيد قام، المرفوضة لديهم بعد دخول (قد) أو تقديرها بمعنى: كان زيد يقوم^(٤٢)، وهو رأي غير دقيق؛ فلو صحّ لما جاز القول: يكون زيد يقوم، إذ إنّ دلالة الاستقبال مفهومة من الفعل وخبره^(٤٣).

ويرى النحويون البصريون جواز



وقوع الماضي خبراً لـ (كان وأخواتها) ونجد القول بالجواز أيضاً عند دونها من (قد) ظاهرة أو مقدره، لورود ذلك في الشعر والنثر^(٤٤)، والكثرة تُجيز القياس^(٤٥)، ومن أجل هذا ذهب ابن مالك إلى جوازه إلا في (صار) و(ليس)، وكذلك فيما تصدّره النفي (مادام) وأخواتها، فاشترط وقوع الماضي خبراً لـ (ليس) أن يكون اسمها ضمير شأن^(٤٦)، ولم يرتض أبو حيان ذلك^(٤٧)، وهو على حق؛ لأن مجيء خبر (ليس) فعلاً ماضياً مجرداً من (قد) ثابت في لغة العرب شعرها ونثرها، ومنه في نصوص نهج البلاغة، إذ قال الإمام (عليه السلام): «لَيْسَ كُلُّ مَنْ رَمَى أَصَابَ»^(٤٨).

ويتضح مما تقدم ذكره رجحان مذهب البصريين وابن مالك، إذ الشواهد التي جاءت مجردة من (قد) كثيرة في القرآن الكريم والشعر، وبهذا نستدل على أن مذهب المانعين محجوج بالسماع، ومما يعضده ويقويه القياس أيضاً، إذ بالإمكان حمله على الماضي بعد (كان) في صيغة (ما

وأكد هذا الرضي الاسترابادي معللاً ذلك بأنه لا مانع من دلالة كان على الماضي وخبرها كذلك فقال: «إذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى واحداً»^(٤٩).



أفعله) الدالة على التعجب، في نحو: جرت في الماضي ولهذا لم يأت بـ (قد)؛ ما كان أحسن زيداً، والقول بزيادتها لأنها تقرب الحدث من الحال، هذا في هذا الموضوع لا يُبطل الاستدلال به (٥٢).

والشواهد على هذه المسألة في نهج البلاغة كثيرة، منها ما جاء في كتاب له (عليه السلام) إلى بعض عمّاله: «أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ بَلَّغْنِي عَنْكَ أَمْرٌ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسْخَطْتَ رَبَّكَ وَعَصَيْتَ إِمَامَكَ وَأَخْرَجْتَ أَمَانَتَكَ» (٥٣).

الشاهد فيه قوله: (إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ)، فد(كان) واسمه ضمير الرفع (التاء) والجملة الفعلية المصدرية بالفعل الماضي المجرد من (قد) لفظاً وتقديراً في محل نصب خبر، وإنما حكمت بعدم تقديرها هنا استناداً إلى المعنى الذي تؤديه وهو تقريب الفعل الماضي من الحال وهذا متعذر في النص، إذ الإمام (عليه السلام) في معرض سوق اتهامات بخيانة الأمانة وصلته عن هذا العامل، فالكلام عن وقائع

ويمنعونه (٥٥)، فأداة الشرط عندهم تُحيل زمن الماضي بعدها إلى المستقبل، غير أن هذا الحكم لا ينسجم والمعنى المتحصّل من ظروف القول في هذا النص وسواه، فمعنى المضي ثابت فيه لا يمكن تأويله أو تقديره، على أن المبرد أجاز ذلك بشرط مجيء (كان) بعد الأداة؛ إذ إنّها تبقى على مُضِيِّهَا لفظاً ومعنى مستندا بذلك إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (سورة المائدة من الآية: ١١٦) (٥٦)،



مَالِكَ، أَوْ نَقَدْتَ الثَّمَنَ مِنْ غَيْرِ
حَلَالِكَ! فَإِذَا أَنْتَ قَدْ خَسِرْتَ دَارَ
الدُّنْيَا وَدَارَ الآخِرَةِ»^(٦١).

ومن الشواهد على هذه المسألة
أيضاً قوله (عليه السلام): «وَإِنْ كَانُوا وَلَوْهُ
دُونِي فَمَا الطَّلَبَةُ إِلَّا قَبْلَهُمْ»^(٦٢) وقوله
(عليه السلام): «وَلَيْسَبِقَنَّ سَابِقُونَ كَانُوا
قَصْرُوا، وَلَيَقْصِرَنَّ سَبَّاقُونَ كَانُوا
سَبَقُوا»^(٦٣).

وبهذا يتضح لنا أن السياق هو
الحاكم في مسألة اقتران الفعل الماضي
الواقع خبراً لـ (كان وأخواتها) بـ
(قد) من عدمه، واشترط ذلك
لفظاً أو تقديرًا مما لا تؤيده الشواهد
الكثيرة الواردة في النهج -فضلاً عن
الشواهد القرآنية والشعرية- وهذه
الشواهد لا تُرد ما دامت من عصر
الاحتجاج، ثم إنَّ الذهاب إلى تقدير
كلِّ هذه الشواهد مما لا يمكن قبوله
بحال، زيادة على أنه يبدو متكلفاً
ومتعذراً أحياناً، فضلاً عن الأصل

وبهذا يكون هذا النص دليلاً على
جواز مُضي الشرط لفظاً ومعنى،
فالزمن الشرطي لا تفرضه الأداة ولا
فعل الشرط، بل الفيصل في ذلك
السياق والقرائن المحيطة بالنص^(٥٧).

ومن الشواهد أيضاً قوله (عليه السلام)
خَوْفًا أَهْلَ النَّهْرَوَانِ: «قَدْ طَوَّحَتْ
بِكُمْ الدَّارُ وَاحْتَبَلَكُمُ الْمِقْدَارُ وَقَدْ
كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ هَذِهِ الْحُكُومَةِ
فَأَبَيْتُمْ عَلَيَّ إِبَاءَ الْمُخَالِفِينَ»^(٥٨).

محل الشاهد (كنت نهيتكم)،
والفعل الماضي لا يحتاج هنا إلى (قد)
مضمرة، إذ الإمام في معرض إنذار
الخوارج في النهروان وتحذيرهم، بعد
أن نهاهم عن قبول التحكيم في صفتين
لكنهم رفضوا قوله^(٥٩)، فالمعنى قائم
على بيان حدثٍ في الماضي وهو ما
وقع في صفتين سنة (٣٧هـ).

ومن الشواهد أيضاً قوله (عليه السلام)
لشريح القاضي^(٦٠): «فَانظُرْ يَا شَرِيحُ
لَا تَكُونُ ابْتَعْتَ هَذِهِ الدَّارَ مِنْ غَيْرِ



عدم التقدير.

النحويون في حمله على معنى الظن.

واستناداً إلى كل ما تقدّم يجب

فقد أنكر ابن عصفور إجراءه

تعديل القاعدة النحوية بالآتي: يجوز

مجرى الظن^(٦٥)، وتابعه على ذلك أبو

وقوع الماضي خبر لـ (كان) بلا (قد)

حيان^(٦٦)، ونسب السيوطي هذا المنع

ظاهرة أو مقدرة لوروده كثيراً في

إلى أكثر النحويين^(٦٧).

القرآن الكريم ونهج البلاغة، وفي

ويرى ابن مالك أن إجراء

كلام العرب شعراً ونثراً، كما يجوز

الفعل (عدّ) مجرى الظن كثيراً في

ذلك في (ليس) خلافاً لتقييد ابن

لغة العرب لكنّ النحويين أغفلوا

مالك.

التصريح به، فقال: «وإجراء "عدّ"

المسألة الثانية: جواز إجراء الفعل (عدّ)

مجرى "ظن" معنى وعملاً مما أغفله

مجرى الظن:

أكثر النحويين وهو كثير في كلام

قرر النحويون أن من النواسخ

العرب^(٦٨)، محتجاً لذلك بشواهد

الفعلية التي تباشر الجملة الاسمية

من الحديث النبوي الشريف ومن

(ظن وأخواتها)، وهي مجموعة من

الشعر العربي، فمن الحديث ما روي

الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر

عن بعض الصحابة: «جاء جبريلُ

فتنصبها مفعولين لها، وتنقسم على

(إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) فَقَالَ: مَا

قسمين: أفعال القلوب وأفعال

تَعُدُّونَ أَهْلَ بَدْرٍ فِيكُمْ؟، قَالَ: مِنْ

التحويل^(٦٤)، ولمشابهة بعض الأفعال

أَفْضَلُ الْمُسْلِمِينَ»^(٦٩).

أفعال الظن معنى وعملاً حُمِلت

وأما الشواهد الشعرية فمنها قول

عليها في نصب المفعولين، ومن ذلك

النعمان بن بشير^(٧٠): (من الطويل):

الفعل (عدّ)، وهو فعل قد اختلف

فلا تُعَدُّ المولى شريكك في الغنى



ومن شواهد هذه المسألة في

الكلام العلوي المبارك قوله (عليه السلام) في وصف الزمان: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا قَدْ أَصْبَحْنَا فِي دَهْرٍ عَنُودٍ وَزَمَنٍ كُنُودٍ يُعَدُّ فِيهِ الْمُحْسِنُ مُسِيئًا وَيَزْدَادُ الظَّالِمُ فِيهِ عُتُوًّا»^(٨١).

كلامه (عليه السلام) في وصف جور زمانه وما حلَّ فيه من المفاسد والشرور فضلاً عن سوء الظن الذي يستولي على عقول الناس وسلوكهم وطبائعهم؛ لذا هم يعتقدون بأنَّ الباعث على كلِّ عمل حسن هو الرياء أو السُّمعة أو الخوف ونحو ذلك من الأمور الناشئة من سوء الظن^(٨٢)؛ لذا فاستعمال الفعل (عدَّ) جاء منسجماً مع ما يعتقد هؤلاء الناس في ذلك الزمان، ولا مجال لرفض معنى الظن في هذا الفعل أو إنكاره.

فيما تقدم من نصوص تبين أنَّ الفعل (عدَّ) من الأفعال التي

ولكنَّ المولى شريكك في العدم

ومثله قول الشاعر أبي دؤاد الأيادي^(٧١): (من الخفيف):

لَا أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ

فَقَدْ مَنْ قَدْ رُزِنَتْهُ الإِعْدَامُ

لهذا فلا حجة لمن منع ورود

(عد) بمعنى الظن، ومن هنا ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى إجازته^(٧٢)، ومن أيدها المذهب ابن هشام اللخمي^(٧٣)، كما صرح به الرضي^(٧٤)، وابن أبي الربيع^(٧٥)، وابن هشام^(٧٦) وابن عقيل^(٧٧)، واختاره آخرون^(٧٨).

وقد تأوَّل المانعون هذه الشواهد على إرادة الحال، فقد ذهب ابنُ عصفور إلى أنَّه لا وجه لمعنى الظن في (عدَّ) في مثل قولهم: عددت زيداً عالماً؛ لأنَّ (عالماً) حالٌ؛ لأنَّ التنكير لازمٌ فيها فلا يقال: عددتُ زيداً العالم^(٧٩)، وهو تأويل بعيد يرفضه المعنى أو يُضعفه^(٨٠).



تنصب مفعولين كغيره من أفعال القلوب استناداً إلى النصوص اللغوية الفصيحة المؤيدة لهذا، لذا بوسعنا تقديم تعديل على القاعدة بالآتي: يجوز إجراء الفعل (عدّ) مجرى الظن احتكاماً إلى الموروث اللغوي الفصيح المحتج به. ومنه نهج البلاغة.

المسألة الثالثة: جواز وقوع الفعل

الماضي المثبت المجرد من (قد) حالاً: يُقسّم علماء العربية الحال أقساماً كثيرة باعتبارات متعددة، من ذلك تقسيمها بحسب الأفراد وعدمه، فهي بموجب هذه الضابطة تنقسم على الحال المفردة والحال الجملة وشبه الجملة.

أما إذا كانت الحال جملة فهي إما اسمية أو فعلية، وقد ذكر النحويون شروطها في كل حالة، وقد أجازوا مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ غير أنهم اختلفوا في مسألة اقترانها بـ (قد)، فمنهم من أوجب اقترانها بها

في حال الإثبات ومنهم من أجاز. فاشتراط جماعة من النحويين في الجملة الماضية الواقعة حالاً أن تقترب بـ (قد)، مظهرة أو مضمرة، ولعلّ الفراء يقف في مقدمتهم، فأعرب عن رأيه وهو محلّل قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ

أَمْوَاتًا﴾ (سورة البقرة من الآية: ٢٨)، فقال: «المعنى - والله أعلم - وقد كنتم، ولولا إضمار "قد" لم يجوز مثله في الكلام. ألا ترى أنه قد قال في سورة يوسف: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ فَكَذَّبَتْ﴾ المعنى - والله أعلم - فقد كذبت. وقولك للرجل: أصبحت كثر مالك، لا يجوز إلا وأنت تريد: قد كثر مالك؛ لأنها جميعاً قد كانا، فالثاني حال للأول، والحال لا تكون إلا بإضمار "قد" أو بإظهارها»^(٨٣)، وأكد مذهبه هذا في موضع آخر^(٨٤).

وقد سار على هذا المذهب



الاستشهاد النحوي بكلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة (دراسة في شواهد الأفعال).....

البيان

جمع من النحويين منهم المبرد^(٨٥) أو مضمرة^(٩٥)، وأن رأيي الأخفش والزجاج^(٨٦)، وابن السراج^(٨٧)، وابن جنّي^(٨٨)، والزمخشري^(٨٩)، وآخرون^(٩٠).

وقد احتج المانعون لمذهبهم بأنّ الحال وصفٌ للهياة الحاضرة، والماضي يدلُّ على ما انقطع ومضى فلا يتناسب وقوعه في الدلالة على الحال؛ لذا اشترطوا (قد) ظاهرة أو مقدرة؛ لأنها تقرب الفعل الماضي من الحال^(٩١).

وقد نُسب إلى الأخفش القول بجواز عدم الاقتران^(٩٢)، كما نُسب ذلك القول إلى عامة الكوفيين عدا الفراء^(٩٣)، وهذا ما سوغ لأبي البركات الأنباري دراستها كمسألة خلافية بين المدرستين^(٩٤).

وقد حصرت صدورهم، فترك ذكر "قد"؛ لأنّ من شأن العرب فعل مثل ذلك، تقول: أتاني فلان ذهب عقله، بمعنى: قد ذهب عقله؛ ومسموع منهم: أصبحت نظرت إلى ذات التنابير، بمعنى: قد نظرت^(٩٧)، وهو قول ابن الأنباري أيضًا^(٩٨).

وقد نقل الأزهري عن ثعلب رأيه في الآية مدار الخلاف، فقال: «وقال أحمد بن يحيى: إذا أضمرت "قد" قربت من الحال وصارت كالاسم، وبها قرأ من قرأ: (حصرة

وذهب الطبري أيضًا إلى ضرورة التقدير ولهذا فسّر الآية نفسها بقوله: «وذلك أن معناه: أو جاؤوكم قد حصرت صدورهم، فترك ذكر "قد"؛ لأنّ من شأن العرب فعل مثل ذلك، تقول: أتاني فلان ذهب عقله، بمعنى: قد ذهب عقله؛ ومسموع منهم: أصبحت نظرت إلى ذات التنابير، بمعنى: قد نظرت^(٩٧)، وهو قول ابن الأنباري أيضًا^(٩٨).

وقد نقل الأزهري عن ثعلب رأيه في الآية مدار الخلاف، فقال: «وقال أحمد بن يحيى: إذا أضمرت "قد" قربت من الحال وصارت كالاسم، وبها قرأ من قرأ: (حصرة

صدورهم)»^(٩٩) وليس في كلام ثعلب

ما يشير إلى الجواز، على أن ما نقله ابن خالويه عن الكسائي يشير إلى إجازته التجرد عن (قد) بقله، فقد قال: «ولا يكون الماضي حالاً إلا مع (قد) إلا ما حدثني أبو عمر عن ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي قال: قد يكون الماضي حالاً بغير "قد"»^(١٠٠).

يظهر مما تقدم أن تلك المسألة من المسائل التي يكاد يُجمع البصريون وأغلب الكوفيين على ضرورة تقدير (قد)، وهذا مخالف أتم المخالفة للنقل والقياس، أما النقل فالشواهد القرآنية التي جاءت مجردة من (قد) كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾ (سورة النساء من الآية: ٩٠)، ف (حصرت صدورهم) حال من الضمير في (جاءوكم)^(١٠١).

ومنه قول امرئ القيس^(١٠٢): (من

الطويل):

لَهُ كَفَلٌ كَالدَّعْصِ لَبْدُهُ النَّدَى

إلى حَارِكٍ مِثْلِ الْغَبِيطِ الْمَذَّابِ

والشاهد فيه وقوع جملة (لبده) (الندى) حالاً من دون اقترانها ب (قد)، ومنه قول العرب في المثل: «أَفْعَلٌ كَذَا وَخَلَاكَ دَمٌ»^(١٠٣)، فالفعل (خلا) ومعمولاه في محل نصب حال وهو مجرد من (قد)^(١٠٤)، ولهذه الشواهد نظائر أخرى يطول المقام بذكرها كلها^(١٠٥).

وأما القياس فقد استند المؤيدون إلى أن الماضي مما يصح أن يكون نعتاً للنكرة، فيجوز وقوعه حالاً من المعرفة كالفعل المضارع، نحو (مررت بالرجل قعد، وبالغلام قام)^(١٠٦)، هذا فضلاً عن جواز قيام الماضي مقام المستقبل، وإذا جاز هذا جاز أن يقوم مقام الحال^(١٠٧)، ولأن الأصل عدم التقدير.

وعلى الرغم من كثرة الشواهد



يفهم به إذا لم توجد. وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه»^(١٠٩)، واختار هذا أبو حيان أيضاً فقال: «والصحيح جواز ذلك؛ لكثرة ما ورد منه بغير "قد"، وتأويل الكثير ضعيف جداً لأننا نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة»^(١١٠)، وأيد ذلك المرادي^(١١١)، والسمين الحلبي^(١١٢)، وابن عقيل^(١١٣)، والاشموني^(١١٤)، والأستاذ عباس حسن والدكتور أحمد مكّي الأنصاري والدكتور خليل بنان الحسون من المحدثين^(١١٥).

وأما المانعون فلم يرتضوا ذلك وعلّلوا مذهبهم بأن «الماضي لا يدل على الحال، فينبغي ألا يقوم مقامه»^(١١٦) فهو لا يدل على الحال إلا بقريئة^(١١٧)، ولهذا سعوا إلى تأويل قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاؤُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ على إضمار (قد)، أو أن يكون الفعل (حصرت) صفة للفظ

المؤيدة لعدم الاقتران - فضلاً عن القياس - نرى أن الذين ذكروا هذا الخلاف أو صوّروه قد ركزوا في حديثهم على شواهد قليلة ولعل من أبرزها قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاؤُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ وكأنه «الشاهد الفرد الذي لا نظير له من القرآن الكريم لمجيء الفعل الماضي حالاً»^(١٠٨).

والحق أن الشواهد كثيرة وقد احتج ببعضها جمع من النحويين المتأخرين في الرد على من أوجب هذا الاقتران وتعديل ما قعدوا له، وهذا ما أشار إليه ابن مالك بعد أن استعرض جملة منها، فكشف عن رأيه قائلاً: «وزعم قوم أن الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله (قد) ظاهرة إلا وهي قبله مقدّرة، وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة، لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما

(القوم) المجرور في أول الآية! أو لقوم مقدر، والتقدير (أو جاؤوكم قوما حصرت...) ومن «العجب أن يكون "حصرت" صفة لقوم مقدر ولا يكون حالا من الضمير المجاور في "جاؤوكم"»^(١١٨) وهذا تكلف واضح، ثم إنَّ في استدلال المبرد ما يدفع لزوم تقدير (قد)، فإنه قد احتج بقراءة (حصرة صدورهم) وفي هذا تعضيد لمعنى الحال في الفعل (حصرت) بلا (قد)، إذ دأب النحويون على الاستدلال بالقراءة الصحيحة لتوجيه حكم نحوي مناظر^(١١٩)، هذا فضلا عن أنهم يؤولون الحال الجملة بالمفرد، والتأويل حاصل بين القراءتين وهذا دليل كاف على إرادة معنى الحال. ولعلَّ الراجح الذي نطمئن له أن القول بجواز عدم الاقتران لا يمكن دفعه أو تأويله لكثرة الشواهد المؤيدة له، فهي ليست قليلة كما

نقل عن الكسائي^(١٢٠)، وكما صرح بذلك الدكتور الأنصاري^(١٢١)، زيادة على أن الأصل عدم التقدير لا سيما أن التقدير في أغلبه ضعيف واضح التكلف.

ومن الشواهد النهجية قول الإمام (عليه السلام) في بيان حاله: «وَمَصَّيْتُ بُنُورَ اللَّهِ حِينَ وَقَفُوا وَكُنْتُ أَخْفَضَهُمْ صَوْتًا وَأَعْلَاهُمْ قَوْتًا»^(١٢٢).

يذكر الإمام (عليه السلام) بعض مفاخره ردًّا على من اتهمه بما لا يليق به^(١٢٣)، فمن سماته (عليه السلام) أنه من سلك سبيل الله تعالى في زمن سلك الناس سبيل الشيطان فأصبحوا حيارى تائهين ضلُّوا سواء السبيل فالإمام هو الأعلم بوحى النبوة بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، وتلك المراتب وسواها قد زادتْه خشيَّةً وتواضعًا، فهو والمراتب تلك كان أخفض صوتًا بحضرة النبي (صلى الله عليه وآله) تأدبًا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَعْضُونَ أَصْوَاتَهُمْ



الاستشهاد النحوي بكلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة (دراسة في شواهد الأفعال).....

ومثله قوله (عليه السلام) في ذكر حال الناس قبل البعثة: «وَاللَّهُ مَا بَصُرْتُمْ بَعْدَهُمْ شَيْئًا جَهْلُوهُ وَلَا أُصْفِيْتُمْ بِهِ وَحُرْمُوهُ» (١٢٧).

ومثله قوله (عليه السلام) في بيان إحدى معجزات النبي (صلى الله عليه وآله): «فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ لَأَنْقَلَعَتْ بِعُرْوَتِهَا وَجَاءَتْ وَهَهَا دَوِيٌّ شَدِيدٌ وَقَصْفٌ كَقَصْفِ أَجْنَحَةِ الطَّيْرِ حَتَّى وَقَفَتْ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) مُرْفَرَفَةً وَأَلْقَتْ بِغُصْنِهَا الْأَعْلَى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) وَبِعَعْضِ أَغْصَانِهَا عَلَى مَنْكِبِي وَكُنْتُ عَنْ يَمِينِهِ» (١٢٨).

وبهذا نصل إلى ثمرة هذا النقاش والتحليل بتعديل القاعدة النحوية ونقول: يجوز تجرد الفعل الماضي الواقع حالاً من (قد) لوروده كثيراً في القرآن الكريم والموروث العربي من نهج البلاغة وكلام العرب نظماً ونثراً.

الخاتمة

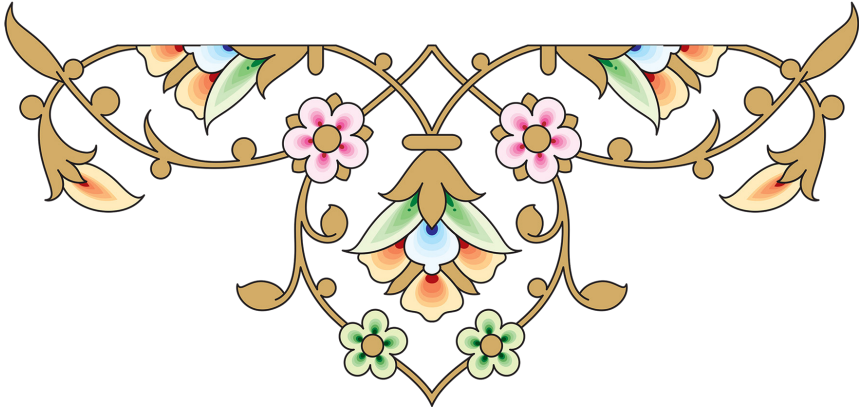
تبين في ضوء الشواهد العلوية وما

عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُوْلِيكَ الَّذِينَ ائْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ» (سورة الحجرات الآية: ٣)، وكان أشدَّ ثباتاً وأربطاً جأشاً (١٢٤)،

وهذا ما أفصحت عنه الجملة الحالية المصدرية بالفعل الماضي: (وكنت...) وصاحب الحال هو (تاء) الضمير الفاعل في الفعل (مضيت) العائد على أمير المؤمنين (عليه السلام)، وبهذا تكون الجملة الحالية من دون اللجوء إلى تقدير (قد) كما اشترط ذلك جمهور النحويين البصريين.

ومن الشواهد أيضاً قوله (عليه السلام) يصفُ النبيَّ محمداً (صلى الله عليه وآله): «وَنَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ خَاضَ إِلَى رِضْوَانِ اللَّهِ كُلِّ غَمْرَةٍ وَتَجَرَّعَ فِيهِ كُلَّ غُصْبَةٍ» (١٢٥)، فالجملة الفعلية المصدرية بالفعل الماضي (خاض) حال اسم إنَّ (محمداً) الذي أصله مبتدأ على رأي سيبويه الذي أجاز وقوع الحال من المبتدأ (١٢٦)، وهي كما ترى مجردة من (قد).

يعضدها من الشواهد الأخرى مدى على أن اللجوء إلى التقدير لا يصد
 نقص استقراء النحويين في جملة من مع كثرة الشواهد المخالفة لما قرروه،
 القواعد النحوية، لذا كثر التأويل لاسيما الواردة في نهج البلاغة الذي
 والتقدير في منهج النحويين من أجل هو نص ثرّ لو اتخذ علماء العربية
 الخروج من تعارض السماع والقياس. مصدرًا للاستشهاد النحوي لأفادوا
 والحال أن التأويل والتقدير خلاف منه كثيرًا.
 الظاهر، فالأصل عدم التقدير، زيادة



الهوامش

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، القرطبي، تح: علي محمد البجاوي: ٢ / ٧١٧. و(الشحشح) من غريب كلام الإمام (عليه السلام) الذي ذكره الشريف الرضي (ت ٤٠٦ هـ) مبيّنًا معناه بقوله: «الماهر بالخطبة، الماضي فيها، وكلُّ ماضٍ في كلامٍ أو سيرٍ فهو شَحْشَحٌ، والشحشح في غير هذا الموضع: البخيل المُمسِك». نهج البلاغة: ٦٨١.
- (١١) نهج البلاغة: ٣٩٥، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٣ / ١٩٧، ولي على هذا الشاهد مسألة أخرى، ينظر: الصحيفة (٢٣٣ - ٢٣٧) من هذا البحث.
- (١٢) يُنظر: نهج البلاغة: ٧١، وشرح (المعتزلي): ٢ / ٧٤، ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم: ٧٨، وأبنية المبالغة وأنماطها: ٢٦٦.
- (١٣) ينظر: فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب: ١٠٨، وفي أصول النحو: ١٠٠.
- (١٤) ينظر: الأصول: ٩٦.
- (١٥) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د. كريم حسين ناصح: ١٩.
- (١٦) العين: ٢ / ١٦٣ (منع)، وينظر: تهذيب اللغة: ٣ / ١٤ (منع).
- (١٧) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار: ٣ / ١٢٨٧ (منع)، ومعجم مقاييس اللغة: ٥ / ٢٧٨ (منع).
- (١٨) الأصول: ١٩٠.
- (١٩) الشاهد وأصول النحو: ٢٨٩.
- (٢٠) ظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة

- (١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١ / ٢٣.
- (٢) شرح (المعتزلي): ١ / ٤٥، مقدمة الشريف الرضي.
- (٤) التبصرة والتذكرة، تح: د. فتحي أحمد مصطفى: ١ / ٤٥٢.
- (٥) نهج البلاغة: ٣٩٦، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٣ / ٣١٣.
- (٦) ينظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة، د. علي عبد الفتاح محيي: ٣٦٠، والأساليب الإنشائية غير الطلبية في نهج البلاغة، حسين علي محمد (رسالة ماجستير مخطوطة): ٢٥.
- (٧) الكتاب: ٤ / ٢٧٧.
- (٨) تهذيب اللغة، الأزهري، تح: محمد عوض مرعب: ٥ / ٢٢٧ (هج)، ويُنظر: لسان العرب: ٢ / ٣٨٧ (هجع).
- (٩) يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي: ٣ / ٤٢٠ (فدقد).
- (١٠) نهج البلاغة: ٦٨١، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٩ / ١٠٦، ويُنظر: أبنية المبالغة وأنماطها في نهج البلاغة، دراسة صرفية نحوية دلالية، حيدر هادي خلخال: ٨٨، والخطيب هو صعصعة بن صوحان العبدي أبو عمر، أو أبو طلحة، من أهل الكوفة، كان مسلمًا في عهد النبي محمد (ﷺ)، ولم يره، وشهد مع الإمام علي (عليه السلام) صفين وكان أميرًا على كردوس، وكان خطيبًا فصيحًا، توفي في حدود سنة (٦٠ هـ)، ينظر:



- ماجستير مخطوطة): ١٥. (٤١) شرح جمل الزجاجي: ١ / ٣٨٠.
- (٢١) كتاب سيويه: ١ / ٢٥. (٤٢) ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها،
- (٢٢) ينظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، د. عبد العال سالم مكرم: ٣٨٠.
- (٢٣) ينظر: ظاهرة المنع في النحو العربي: ٢٩-٤٦.
- (٢٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٠-٦٢.
- (٢٥) ينظر: المصدر نفسه: ٦٤-٦٥.
- (٢٦) الخصائص: ١ / ٣٩١-٣٩٤.
- (٢٧) الأصول في النحو: ١ / ٨٨.
- (٢٨) همع الهوامع: ١ / ٤٣١.
- (٢٩) كتاب سيويه: ٢ / ٣٦٣-٣٦٤.
- (٣٠) المقتضب: ٣ / ١٣٠.
- (٣١) ارتشاف الضرب: ٣ / ١١٤٠.
- (٣٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ١٤٠، مغني اللبيب: ٥٨٤، وهمع الهوامع: ٣٧٥ / ١.
- (٣٣) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٦٤، وشرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٣٧، والمقرب: ١ / ٨٣.
- (٣٤) تجديد النحو، د. شوقي ضيف: ٢٥٨.
- (٣٥) ينظر: إعراب الجمل وأشبه الجمل، د. فخر الدين قباوة: ٨١.
- (٣٦) شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٣٧.
- (٣٧) معاني القرآن: ١ / ٢٤.
- (٣٨) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٢٨٢.
- (٣٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١١٦٧، وهمع الهوامع: ١ / ٤١٨.
- (٤٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٤٣.
- (٤١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٤٣.
- (٤٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٤٣، وهمع الهوامع: ١ / ٣٦٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٤٣، وهمع الهوامع: ١ / ٤١٧.
- (٤٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٤٣.
- (٤٤) ينظر: شرح التسهيل: ١ / ٣٦٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٤٣، وهمع الهوامع: ١ / ٤١٧.
- (٤٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٤٣، التذييل والتكميل: ٩ / ١٨٩، وهمع الهوامع: ٢ / ٣٢٦.
- (٤٦) ينظر: شرح التسهيل: ١ / ٣٤٤، ٣٦٧-٣٦٨.
- (٤٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١١٦٧.
- (٤٨) شرح النهج (المعتزلي): ١٦ / ١١٢.
- (٤٩) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٤٣.
- (٥٠) البحر المحيط: ٣ / ٦٥٤، وينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١١٦٧.
- (٥١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٤٣، والدر المصون: ٤ / ٦٠٨، واللباب في علوم الكتاب: ٨ / ١١٧، وهمع الهوامع: ١ / ٤١٧.
- (٥٢) ينظر: النحويون والقرآن: ٣٩.
- (٥٣) شرح (المعتزلي): ١٦ / ١٦٤.
- (٥٤) ينظر: الجنى الداني: ٢٥٥، ومغني اللبيب: ٨١٣، ودلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية: ١١٦.
- (٥٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ١٩٠، وشرح التسهيل: ٤ / ٩٢-٩٣، وارتشاف الضرب: ٤ / ١٨٨٧.



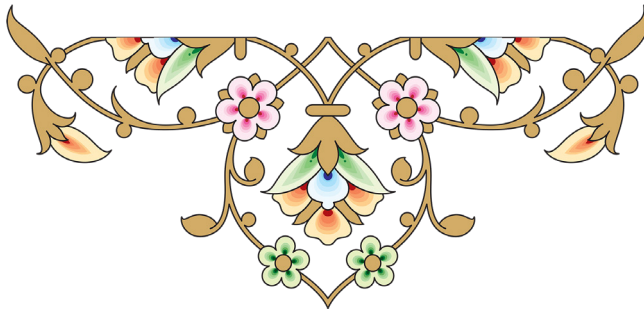
- (٥٦) ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ١٩٠، وشرح التسهيل: ٤ / ٩٢، وارتشاف الضرب: ابن عقيل: ٢ / ٢٨.
- (٦٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢ / ٢٠٩٧، وشرح (٦٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١ / ٢٧٥.
- (٦٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤ / ٢٠٩٧.
- (٦٧) ينظر: همع الهوامع: ١ / ٥٣٧.
- (٦٨) شواهد التوضيح: ١٨٣، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ٥٤٥.
- (٦٩) صحيح البخاري: ٥ / ٨٠. (٣٩٩٢)، وينظر: شواهد التوضيح: ١٨٣.
- (٧٠) ينظر: شواهد التوضيح: ١٨٣، وخزانة الأدب: ٣ / ٥٧، والبيت في شعره، حققه وقدم له: د. يحيى الجبوري: ١٤٠.
- (٧١) ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ٧٧، وخزانة الأدب: ٣ / ٥٦-٥٧، والبيت في ديوانه، جمعه وحقّقه: أنوار محمود الصالحي، ود. أحمد هاشم السامرائي: ١٦٣.
- (٧٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤ / ٢٠٩٩، وهمع الهوامع: ١ / ٥٣٦.
- (٧٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ٥٤٥.
- (٧٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤ / ١٥١.
- (٧٥) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: د. عياد بن عبيد الشيتي: ١ / ٤٣٢.
- (٧٦) ينظر: تحليل الشواهد: ٤٣١.
- (٧٧) ينظر: المساعد: ١ / ٣٥٥.
- (٧٨) ينظر: شفاء العليل: ١ / ٣٩٠-٣٩١، وشرح التصريح: ١ / ٣٦٠-٣٦١، وهمع الهوامع: ١ / ٥٣٧.
- (٥٦) ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ١٩٠، وشرح التسهيل: ٤ / ٩٢، وارتشاف الضرب: ٤ / ١٨٧٨، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسلي، دراسة وتحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني: ٣ / ٩٦٧، ولم أجد رأي المبرد في كتابه المطبوع.
- (٥٧) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان: ١٠٥، والزمن واللغة، د. مالك يوسف المطلبي: ٨٠-٨١.
- (٥٨) شرح (المعتزلي): ٢ / ٢٦٥.
- (٥٩) ينظر: شرح (الموسوي): ١ / ٢٨٣.
- (٦٠) هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية، من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام. أصله من اليمن وهو ممن أسلم في حياة النبي (ﷺ) ولم يره، ولي قضاء الكوفة، في زمن عمر وعثمان وعلي ومعاوية، قال ابن أبي الحديد: وأقرّ عليّ (عليه السلام) شريحاً على القضاء مع مخالفته له في مسائل كثيرة في الفقه المذكورة في كتب الفقهاء، وسئل شريح عن الحجّاج الثقفي: أكان مؤمناً؟ فقال: نعم، بالطاغوت، كافراً بالله تعالى، واستعفى في أيام الحجّاج، فأعفاه سنة (٧٧هـ)، له باع في الأدب والشعر. وعمّر طويلاً وتوفي سنة (٧٨هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ١٨٢-١٩٤، وشرح (المعتزلي): ١٤ / ٢٨، والأعلام: ٣ / ١٦١.
- (٦١) شرح (المعتزلي): ٤ / ٢٧.
- (٦٢) المصدر نفسه: ١ / ٣٠٣.
- (٦٣) المصدر نفسه: ١ / ٢٧٢.



- (٧٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١ / ٣٠١ - ٤ / ١٢٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٣٠٢، وتخليص الشواهد: ٤٣١، وخزانة الأدب: ٥٦ - ٥٧.
- (٨٠) ينظر: تخليص الشواهد: ٤٣١، وخزانة الأدب: ٣ / ٥٦ - ٥٧.
- (٨١) شرح (المعتزلي): ٢ / ١٧٤.
- (٨٢) ينظر: منهاج البراعة (الخوئي): ٤ / ٥١.
- (٨٣) معاني القرآن: ١ / ٢٤، والآية: ٢٧ من سورة يوسف.
- (٨٤) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٢٨٢.
- (٨٥) المقتضب: ٤ / ١٢٣.
- (٨٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢ / ٨٩.
- (٨٧) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥.
- (٨٨) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وآخرين: ١ / ٢٥٠.
- (٨٩) ينظر: الكشف: ١ / ٥٤٧.
- (٩٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٢٥٢، وشرح المفصل: ٢ / ٦٧، وهمع الهوامع: ٢ / ٣٢٦، وأثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم: ٥٩.
- (٩١) ينظر: المقتضب: ٤ / ١٢٣، وعلل النحو: ٥٦٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٢٥٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٩٣، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين: ٣٨٧.
- (٩٢) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٢٦٣، والمقتضب: ٢ / ٨٠، ١٢٣ / ٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٢٥٢.
- (٩٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٢٥٢، وشرح المفصل: ٢ / ٦٧.
- (٩٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٢٥٢، ومغني اللبيب: ٢٢٩.
- (٩٥) ينظر: ظاهرة المنع: ١٤١.
- (٩٦) معاني القرآن: ١ / ٢٦٣.
- (٩٧) جامع البيان: ٧ / ٢٩٥.
- (٩٨) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: تح: عبد السلام محمد هارون: ١ / ٣٧ - ٣٨.
- (٩٩) تهذيب اللغة: ٤ / ١٣٦ (حصر)، وينظر: ظاهرة المنع: ١٤١.
- (١٠٠) إعراب القراءات السبع وعللها، حققه وقدم له: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين: ٤٤٢ - ٥٤١ / ٢.
- (١٠١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٢٥٢.
- (١٠٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ٣٧١. والبيت في: ديوانه: ٤٧، والدعص: الكتيب الصغير من الرمل المتجمع: ينظر: لسان العرب: ٧ / ٣٥ (دعص)، الغيظ: مركب الهودج وهو مُشرف. ينظر: لسان العرب: ٧ / ٣٦١ (غبط)، المذأب: الموسع، أي له فرجة أو ذؤابة. ينظر: لسان العرب: ١ / ٣٨٠ (ذأب).
- (١٠٣) مجمع الأمثال، الميداني، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: ٢ / ٨٠.



- (١٠٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٨٠. والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٩.
- (١٠٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ٣٧١، وهمع الهوامع: ٢ / ٣٢٦، والنحويون والقرآن: ٤٣ - ٤٤.
- (١٠٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٢٥٤. (١١٨) النحويون والقرآن: ٤٥.
- (١٠٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٢٥٣، وشرح المفصل: ٢ / ٦٧.
- (١٠٨) والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٨. (١٠٩) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣.
- (١١٠) التذييل والتكميل: ٩ / ١٨٩، وينظر: (١٢١) ينظر: نظرية النحو القرآني: ١٦٦.
- (١١١) ينظر: توضيح المقاصد: ٢ / ٧٢٤. (١٢٢) شرح (المعتزلي): ٢ / ٢٨٤، والفوت: (السبق إلى الشيء دون الائتمار). معجم مقاييس اللغة: ٤ / ٤٥٧ (فوت).
- (١١٢) ينظر: الدر المصون: ٤ / ٦٦. (١٢٣) ينظر: شرح (الموسوي): ١ / ٢٩٦.
- (١١٣) ينظر: المساعد: ٢ / ٤٧. (١٢٤) ينظر: منهاج البراعة (الخوئي): ٤ / ٣٩٩.
- (١١٤) ينظر: شرح الاشموني: ٢ / ٤١. (١٢٥) شرح (المعتزلي): ١٠ / ١٦٣.
- (١١٥) ينظر: النحو الوافي: ٢ / ٣٩٩، ونظرية النحو القرآني: ١٦٦، والنحويون والقرآن: ٤٥.
- (١١٦) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٢٥٤، (١٢٦) ينظر: الكتاب: ٢ / ١٢٢، والنحو الوافي: ٢ / ٣٦٤.
- (١٢٧) شرح (المعتزلي): ٦ / ٣٨٧. (١٢٨) شرح (المعتزلي): ١٣ / ٢١٢.



المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٩٩٨ م.
٢. الأصول في النحو، ابن السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣، ١٩٩٦ م.
٣. الأصول، تمام حسان، علم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠ م.
٤. إعراب الجمل وأشبهه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ط ٥، ١٩٨٩ م.
٥. إعراب القراءات السبع وعللها، حققه وقدم له: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.
٦. الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي (ت ١٩٧٦ م)، دار العلم للملايين - بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٢ م.
٧. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة - مصر، ط ٤، ١٩٦١ م.
٨. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.
٩. البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: د. عياد بن عبيد الثبيتي.
١٠. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين

أ. د. رحيم جبر أحمد الحسنواوي / م. د. حيدر هادي خلخال الشيباني

- والكوفيين، العكبري، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن العثيمين، ١٩٧٦ م.
١١. تجديد النحو، د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٦، ٢٠١٣ م.
 ١٢. تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٩٨٩ م.
 ١٣. تهذيب اللغة، الأزهرى، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.
 ١٤. الجنى الداني في حروف المعاني، المؤلف: المرادي، المحقق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٩٢ م.
 ١٥. الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي
 ١٦. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٤، ١٩٩٧ م.
 ١٧. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجّار، المكتبة العلمية - مصر (د. ت).
 ١٨. دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية. دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، علي عبد الفتاح محيي الشمري، (أطروحة دكتوراه)، كلية التربية (ابن رشد)، ٢٠٠٦ م.
 ١٩. الزمن واللغة، د. مالك المطلبي، الهياة المصرية للكتاب، ١٩٨٦ م.



٢٠. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديشي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.
٢١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية- مصر، ١٤٤١، ١٩٦٤م.
٢٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
٢٣. شرح التسهيل، جمال الدين ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر- القاهرة، ط ١، ١٩٩٠م.
٢٤. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
٢٥. شرح الرضي على الكافية، الرضي الأسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م.
٢٦. شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ابن الأنباري: تح: عبد السلام محمد دار المعارف، ط ٥ (د. ت).
٢٧. شرح الكافية الشافية، ابن مالك المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط ١ (د. ت).
٢٨. شرح المفصل، موفق الدين ابن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د. ت).
٢٩. شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، ابن عصفور، تح: د. صاحب أو جناح. الجليل- بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
٣٠. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل- بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
٣١. شرح نهج البلاغة، السيد عباس الموسوي، دار الرسول الأكرم (عليه السلام)، دار المحجة البيضاء- بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
٣٢. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسلي، دراسة وتحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني، المكتبة الفبصلية، السعودية، ط ١، ١٩٨٦م.
٣٣. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تح: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط ٢، ١٤١٣هـ.
٣٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار: دار العلم للملايين- بيروت، ط ٤- ١٩٨٧م.
٣٥. الطبقات الكبرى، ابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ١٩٩٠م.
٣٦. ظاهرة المنع في النحو العربي، مازن عبد الرسول الزيدي (رسالة ماجستير)، كلية التربية/ الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١م.



٣٧. العين، الخليل الفراهيدي، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال (د. ت).
٣٨. فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٣م.
٣٩. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتبة الإسلامية، بيروت، ١٩٨٧م.
٤٠. في ظلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد، محمد جواد مغنية (ت ١٤٠٠هـ)، دار العلم للملايين- بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ.
٤١. الكتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٣، ١٩٨٨م.
٤٢. اللباب في علل البناء والإعراب، المؤلف: أبو البقاء العكبري تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
٤٣. اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت/ لبنان، ط١ ١٩٩٨م.
٤٤. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان (ت ٢٠١١م)، عالم الكتب- ط١، ٢٠٠٦م.
٤٥. مجمع الأمثال، الميداني (ت ٥١٨هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة- بيروت (د. ت).
٤٦. المحتسب في تعيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تح: علي النجدي، ود. عبد الحلیم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة، ١٩٩٤م.
٤٧. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، السعودية، ط٢، ٢٠٠١م.
٤٨. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل، دار المصرية- القاهرة (د. ت).
٤٩. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (ت ٣١١هـ) تح: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب- بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
٥٠. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر ١٩٧٩م.
٥١. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٥٢. المقتضب، المرّد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤م.
٥٣. المقرّب، ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجواربي، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م.
٥٤. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوثي (ت ١٣٢٤هـ)، تصحيح: إبراهيم الميانجي، المكتبة الإسلامية- طهران، ط٤، ١٤٠٠هـ.
٥٥. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الراوندي، تح: السيد عبد اللطيف الكوهكمري، قم، ١٤٠٦هـ.



٥٦. النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة، حسين ناصح، دار صفاء، الأردن، ط١، ٢٠٠٦م.
 ٥٩. نظرية النحو القرآني، أحمد مكي الأنصاري (د. ت).
 ٦٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر ١٩٩٢م.
 ٥٧. النحويون والقرآن، د. خليل بنيان الحسون، دار المعارف - القاهرة، ط٣ (د. ت).
 ٥٨. نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د. كريم مكتبة الرسالة، الأردن، ط١، ٢٠٠٢م.

